جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الفقر والتفكك العائلي وانحراف الاحداث

الدكتور : عبدالله معاوية

الرياض

1406 هـ - 1986 م

البحث الرابع

الفقر والتفكك العائلي وانحراف الأحداث★

توجد أسباب عديدة تجعلنا نجمع عادة بين الفقر وجنوح الأحداث والاجرام، من أهمها ما تبينه الاحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الشرطة والعدل والسجون والمراكز الخاصة بالاحداث الجانحين من تضخم في عدد المنتمين الى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا من بين جملة المساجين والاحداث الجانحين.

وتدعم هذا الاستنتاج الخبرة التي تحصل لمن يشتغل يوميا بالمراكز التربوية للاحداث الجانحين حيث تطغى الفئة المنحدرة من مستويات اجتماعية – اقتصادية متدنية.

ولعله من المفيد الاشارة في هذا الصدد الى بعض الحالات النادرة لا محالة والتي تدل على ان مؤسسة رعاية الاحداث الجانحين لا تقتصر على القيام بالدور الذي يحدده لها المشرع والمخطط والمتمثل في ايواء من ارتكب سلوكا يعاقب عليه القانون، وتتمثل هذه الحالات النادرة في الايداع التلقائي – والناتج عن ارادة ذاتية لبعض العائلات الفقيرة جدا – لأحد ابنائها بالمركز لما توفره هذه الأخيرة من امكانات مادية تعجز العائلات المعنية عن توفيرها لابنائها ويشكل هذا تحويلا للغايات الأولية للمؤسسة والتي تخص كما سبق أن بينا ذلك رعاية الأحداث الجانحين فتصبح مراكز رعاية الأحداث الجانحين مؤسسة تهتم أيضا وبصفة مباشرة برعاية الشبان الفقراء.

ومن جملة الأسباب التي تجعلنا نقرن بين الفقر وجنوح الأحداث ان بعض الدراسات العلمية التي اعتنت بموضوع جنوح

★ اعداد : د. **عبدالله معاوية** باحث بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة التونسية – تونس.

الاحداث أجريت في احياء قصديرية وفي أحياء فقيرة وعلى سبيل المثال نذكر الدراسة التي اجريت في السبعينات في تونس في حي «الجبل الأحمر» والدراسة التي وقعت في حي فقير من مدينة طوكيو في اليابان[1] وتوهم هذه الدراسات بعض القراء بان من جملة استنتاجاتها أن انحراف الاحداث ناتج عن الفقر في حين ان الباحثين في هاتين الحالتين اختاروا من المنطلق دراسة موضوع جنوح الأحداث في الوسط الاقتصادي الاجتماعي المتدني.

ومن الواضح انه حتى ولو كانت توجد علاقة بين الفقر وارتفاع نسب الجريمة والانحراف على الصعيد الكلي للمجتمع فانه من الخطير ان يذهب بنا التفكير الى ان الفقر يولد بالضرورة الجريمة والانحراف ومن جهة أخرى فاننا نلاقي عددا من الجرائم والانحرافات في الطبقات الثرية للمجتمع كما نعلم ان المجتمعات التي قضت على الفقر وتخلصت منه لم تتخلص من الاجرام والانحراف.

ولعله يجدر بنا أكثر ان نعوض افتراض ارتباط الفقر بارتفاع نسب الجريمة والانحراف بافتراض آخر أكثر منطقية يتمثل في ان أصناف وانواع وخصائص الجرائم والجنح تختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية.

ولتفصيل مختلف أصناف جنح الاحداث مزايا كبيرة من حيث منهجية البحث العلمي حيث اننا حين نتعرض الى جنوح الاحداث وبالتالي الى سلوك يمنعه القانون ويعاقب عليه فاننا نولي العناية لمجموعة غير متجانسة من السلوك ربما وجدت علاقة بين الفقر والبعض من أصنافها (وخاصة الجرائم المتعلقة بالمال كالسرقة مثلا) ولم توجد علاقة بين الفقر وبعض الاصناف الأخرى من الجرائم.

---

١ - Georges De Vos, Etude comparative des processus familiaux lies a la delinguance. Etats - Unis - Japon, Bulletin de Psychologie N° 359,1982-1983

وفي هذا المجال وبالرغم من صعوبة المقارنة بين الاقطار المختلفة لعله من المفيد ان نشير الى ان نسبة السرقات من جملة جنوح الاحداث تتراوح بين ٦٠٪ و ٨٠٪ في العراق وفي تونس في حين ان نسبة السرقات من جملة جنوح الاحداث في قطر قل فيه عدد الفقراء (كندا) لا تتجاوز ١٥٪(١).

تؤكد اذن كل هذه الملاحظات أن العامل في حقل الاجرام وفي حقل جنوح الاحداث يتصل أساسا باشخاص منحدرين بنسبة هامة جدا من عائلات وأسر فقيرة. ولكن هل يعني هذا ان الاجرام وجنوح الاحداث ناتجان أصلا عن الفقر؟

في محاولة للاجابة عن هذا السؤال اعتبر بعض الباحثين ان الاحصائيات الخاصة بالشرطة والعدل والمؤسسات التربوية تعطي الحجم الرسمي للجريمة وجنوح الاحداث او بالاحرى هي تنيرنا لمعرفة اسلوب معاملة هذه الأجهزة الاجتماعية للاجرام والجنوح، وهي بهذا لا تعطينا فكرة عن الجريمة بقدر ما تعطينا فكرة عن رد فعل المؤسسات نفسها بالنسبة للجريمة.

ولذالك نرى من الاكيد التفريق بين الجنوح المسجل رسميا والجنوح المقترف فعلا والذي يعبر عنه بمصطلح الارقام السوداء للجنوح والجريمة.

وفي هذا الاتجاه قام مارك لوبلان (Marc Le Blanc)(١) بدراسة في كندا خص بها مجموعتين من الشبان منتميتين الى مستويين اقتصاديين متباينين. واستجوب افراد كل من العينتين بعد قتناعهما بانه لاصلة للباحث باجهزة الشرطة والعدل وانه لن يلحق اي شخص ممن يشملهم البحث اذى نتيجة لاجوبته عن الاسئلة التي احتواها الاستبيان.

---

١ - Marc Le Blanc, La reaction sociale a la delinquance juvenile, Une analyse stigmatique,Revue Acta Criminologica, 1971, Les Persses de l'Universite de Montreal.

وتخص بنود هذا الاستبيان انواع السلوك التي يعتبرها القانون الكندي جنحا. وكان كل شاب يسأل عما اذا كان صدر عنه سلوك من هذا النوع مدة السنتين الاخيرتين السابقتين لتاريخ الاستجواب.

وبينت نتائج البحث انه لا فرق في معدلات السلوك المنحرف بالنسبة لافراد المجموعتين ويعني ذلك ان السلوك المنحرف نابع بنفس النسبة عن الاحداث الفقراء وعن الاحداث الاغنياء.

وتخالف هذه النتيجة ما جاء في الاحصائيات الرسمية من ان نسبة الاحداث الجانحين من الاحداث الفقراء هي ضعف نسبة الاحداث الجانحين من جملة الاحداث الاغنياء. لكننا نلاحظ في هذا الصدد ان الباحث لا يشير الى مدى انسحاب هذا الاستنتاج على الجرائم الخطيرة التي عادة ما تتفطن وتتصدى لها أجهزة الرقابة.

ويذهب مارك لوبلان (Marc Le Blanc) في تحليل هذه النتائج الى ان الفرق ليس في مستوى الانحراف الفعلي وانما في الاسلوب الذي تعامل به الاجهزة الرسمية انحراف الاحداث فنفس السلوك الصادر عن الحدث ينتج عنه اتصال بالشرطة وبالاجهزة العدلية والتربوية بنسبة مضاعفة اذا كان صاحب الفعلة من الفئة الفقيرة.

وان كان من الصعب سحب مثل هذه النتائج على المجتمعات العربية للفروق بين تركيبة هذه المجتمعات وتركيبة المجتمع الكندي، فانها تنبهنا الى فائدة التفريق بين مفهومي الانحراف الفعلي الذي هو سلوك الاشخاص والانحراف الرسمي الذي هو سلوك قابلته المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالجريمة والانحراف بتصد ومعالجة. وتنبهنا هذه النتائج كذلك الى ان المؤسسات الرسمية ربما تعامل الانحراف الناتج عن الاحداث الفقراء والأغنياء بنفس الاسلوب. ونحن في الاقطار العربية في حاجة كبرى لمثل هذه الابحاث المدققة التي تتناول بالدرس سلوك الاشخاص وسلوك المؤسسات ايضا.

ومن النتائج المفيدة لهذا البحث انه يؤكد على عدم صلاحية الانماط الدراسية التي تبحث في موضوع جنوح الاحداث وموضوع الجريمة محاولة تفسيرها بالرجوع الى عامل واحد ولو كان ذلك العامل هو العامل الاقتصادي. فالفقر، كما سبق ان قلنا، لايؤدي بالضرورة الى الجنوح ولا الجنوح مفقودا في الشرائح الاجتماعية المتصفة باليسر الاقتصادي.

وتفطن الى هذا باحثون منهم بورت Burt وهيلي Healy اللذان قدما اطارا نظريا جديدا لتحليل السلوك الاجرامي والانحرافي. وهما يؤكدان على وجوب تناول المسألة بالبحث رجوعا الى عوامل متعددة منها الفقر والوضع الاقتصادي والاجتماعي للافراد، ومنها خاصيات بنيتهم الجسمية البيوفسيولوجية، ومنها الخاصيات النفسية لشخصياتهم، وخاصيات ثقافتهم وتربيتهم. ولا تعالج هذه العوامل كلا على حدة وانما تعالج في تعاملها مع بعضها بعضا وفي علاقاتها المتداخلة ويقول في هذا الشأن الدكتور يوسف مراد «ان الرأي الأخير الذي انتهى اليه العلم في تحليل الاخير هو أنه لا يمكن تفسير السلوك الاجتماعي الاجرامي بارجاعه الى عامل واحد اساسي بل انه يجب اعتبار عدة عوامل متفاعلة تفاعلا ديناميكيا شأنه في ذلك شأن أي ضرب من ضروب السلوك[1]».

ومن الدراسات التي تندرج غالبا ضمن هذا الاطار النظري تلك التي تعنى بدور العائلة وخاصة بأثر التفكك العائلي على السلوك المنحرف.

اما القسم الاول من هذه الدراسات فهو يخص تأثير العائلة بصفة عامة على جنوح الاحداث ولا يركز على تفكك العائلة وانما يركز على ما يمكن ان تكون للعادات التربوية السيئة للاسرة من

---

١ - العميد عبد المجيد كركوتلي، مقالات في علم النفس الجنائي، ص ١٣٨ - ١٣٩.

تأثيرات سلبية على الأطفال. ونذكر على سبيل المثال دراسة شلدن واليونور جلواك Sheldon et Eleonor Glueck التي أظهرت ان المواقف التربوية لاولياء الاحداث غير الجانحين تجاه أبنائهم كثيرا ما تتصف باللين مع الحزم والثبات في حين ان أولياء الاحداث الجانحين تتسم مواقفهم بالافراط في اللين تارة وبالقسوة ثانية.

ويعنى صنف ثان من هذه الابحاث بالتفكك العائلي وتأثيره على انحراف الاحداث.

وقد جاء في دراسة أجريت في السبعينات في حي فقير من تونس العاصمة (الجبل الأحمر) ان عائلات المنحرفين بالمقارنة الى عائلات الأحداث غير المنحرفين كثيرا ما يكون أحد الوالدين فيها من ذوي السوابق العدلية وكثيرا ما تتوفر فيها ظاهرة التفكك كالطلاق او كسوء التفاهم والشجار المستمرين بين الأبوين.

وجاء في تقرير تابع لنفس الدراسة ان الجنح المرتكبة جلها من السرقات البسيطة (بما يفوق ٥٠٪ من مجموع الجنح) وان جل الاحداث الجانحين الذين شملتهم الدراسة من عائلات فقيرة نازحة منبتة. وربما كان النزوح هنا يعني تفككا اوليا للعائلة الممتدة. فلما أصبحت العائلة عائلة أسرية لا تضم الا الابوين والاطفال رافق ذلك تقلص في هياكل التضامن التي يعول عليها الفرد داخل العائلة وفقدان مواز لبعض فعالية هياكل الرقابة التي كانت تسلطها العائلة الممتدة على الفرد.

ويدعم هذه النتائج بحث الاستاذ جعفر عبد الامير الياسين الذي أجري في بغداد سنة ١٩٧٥ على مجموعتين مجموعة ضابطة وأخرى تجريبية متكونة من ٦٠ حدثا جانحا من الذكور تمثل نسبة مرتكبي السرقة ٦٠٪ وكانت معدلات الدخل الشهري لعائلات هؤلاء الاحداث دون ٤٥ دينارا.

ومن نتائج هذا البحث وجود علاقة طردية بين حالات الخصام العائلي بين الوالدين كضرب الزوج لزوجته وحالات الجنوح. وتبين كذلك ان حالات التفرقة والتمييز في معاملة الاطفال بعد زواج احد الأبوين ثانية لها دلالة ايضا. ولعله من أهم نتائج هذا البحث ان آباء الاحداث الجانحين اكثر لجوءا الى الضرب كوسيلة تربوية ردعية ويقول الباحث في هذا الباب «مشاعر الجانحين نحو آبائهم كانت تتصف بالكراهية والاحتقار وعدم الاهتمام أكثر مما هو عليه عند غير الجانحين .. في حين لم يكن للفروق دلالة احصائية فيما يتعلق بمشاعر الأحداث في المجموعتين نحو أمهاتهم [1]. ولكن الباحث لم يتناول هذه الفروق الهامة بالتحليل من حيث مساهمتها في تشكيل تركيبة نفسية لدى الفرد تجعله ينقم على السلطة والقيم الاخلاقية ويميل الى الانحراف. في حين أن النفسيين يعرفون ان الصراع مع الأب، وخاصة اذا كان بدأ منذ حداثة السن، كثيرا ما تصحبه نزعات عدوانية مضادة للمجتمع ولقيمه الاخلاقية، ويفهم التربويون ايضا هذا التفسير حيث أنه من المعهود أن يكون الأب هو الذي يمثل المركز الأساسي للسلطة داخل العائلة. وتكون فيما بعد علاقة الشخص بالسلطة وبالقيم الاجتماعية بمثابة امتداد او اسقاط لا شعوري لعلاقته بأبيه وهذا وجه من أوجه تأثير الوالدين على التنشئة الاجتماعية للأطفال.

وفي الخلاصة، فاني حاولت في هذه الورقة دراسة موضوع الفقر والتفكك العائلي وانحراف الاحداث. وبالرغم من وجود مؤشرات متعددة، كالاحصائيات المتوفرة وبعض الابحاث توحي بانه هناك علاقة طردية بين الفقر وانحراف الاحداث على الصعيد الكلي للمجتمع على الاقل، فاني انتهيت الى وضع بعض التحفظات في هذا

---

١ - جعفر عبد الأمير الياسين - اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ص. ٢٨٥ - ٢٨٦

المجال منها ان افتراض وجود علاقة بين الفقر وبعض اصناف جنوح الاحداث أكثر منطقية. كما يستحسن التفريق بين المعطيات التي توفرها الاحصائيات الرسمية للاحداث الجانحين والحجم الحقيقي لانحراف الاحداث واستعرضت في هذا الباب دراسة غربية بينت انه في حين لا توجد فروق في معدلات السلوك الانحرافي للاحداث الفقراء والاغنياء فان نفس السلوك الانحرافي ينتج عنه اتصال باجهزة الشرطة والعدل بنسبة مضاعفة اذا صدر عن حدث فقير.

ومن ناحية اخرى فان اثر التفكك العائلي على انحراف الاحداث يبدو واضحا جليا من خلال العديد من الدراسات والابحاث.

أما اذا حاولنا معالجة موضوع الجنوح بالرجوع الى عاملي الفقر والتفكك العائلي في نفس الوقت فاننا نقول ان التفكك العائلي كثيرا ما يولد انحراف الاحداث خاصة بالنسبة للعائلات الفقيرة ويبدو في هذا المجال ان الفقر يلعب دور العامل الذي يزيد من حدة تأزم الوضع.

ولكن الدراسات لا تبين عادة اثر الفقر على التفكك العائلي كما قل ان نجد دراسات تعني بتأثير التفكك العائلي على جنوح الاحداث بمقارنة عائلات فقيرة بعائلات ثرية وتحاول ترتيب عاملي الفقر والتفكك العائلي حسب أهميتهما وهذا موضوع يحتاج الى مزيد من الدرس.